

التعليم العالي :

أسباب التراجع تتكاثر!

أسباب التراجع :

مناهج جامدة..

وهيئة تدريس تعاني
ضعفاً كمياً ونوعياً

أفق جديد :

مشروع تطوير التعليم
العالي شخص المشكلة
ويدرس الحلول

الاهتمام بالإعداد التربوي وذلك بتنظيم حلقات او دورات تدريبية تجديده بهدف تزويدهم بالكفاءات التي تسهم في مساعدتهم على اداء مهامهم العلمية والتربوية والاهتمام بالنمو العلمي والمهني ، بتيسير فرص الاشتراك في المؤتمرات والندوات العالمية والمحلية لتبادل الخبرات، وإيفاد بعض اعضاء هيئة التدريس للإطلاع على نظم الدراسة والبحث في الجامعات الأجنبية حيث اثبتت الدراسات وجود علاقة إيجابية بين زيادة مرات الاتصال والاحتكاك العلمي وارتفاع الانتاجية التعليمية.

ويوصي خبراء التعليم العالي بالاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية بجانب الاهتمام باللغة القومية بما يسهم في الانفتاح على الحضارة المعاصرة مع المحافظة على الذاتية، وبذلك يكون الخريج متصلاً بالثقافة العالمية ، ومنتجياً لوطنه وثقافته.

وثمة امور اخرى مهمة يؤكدون عليها كتنمية مقتنيات المكتبات من المراجع والكتب والدوريات والمجلات المتخصصة وتحديث نظمها وربطها بشبكات المعلومات المحلية والإقليمية والعالمية، إلى جانب تقديم برامج مشجعة ومحفزة لاساتذة الجامعات والطلاب للتدريب واقتناء أجهزة الكمبيوتر، ومن المطلوب الآن بالصاح الأخذ باستراتيجيات الكفاءة والتقويم المستمر في تقويم الأداء الجامعي ووضع معايير واضحة لتطبيقها وايضا انشاء كليات جديدة لتدريس التخصصات التي يتطلبها سوق العمل، وهذا ما أكد عليه قرار إنشاء جامعة عمران.

وفي نهاية المطاف يوصي تقرير الامانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم بالبحث عن مصادر بديلة لتمويل التعليم الجامعي وذلك من خلال تقديم بعض الاستشارات او الخدمات للمجتمع مقابل الحصول على بعض الموارد المالية نظير هذه الخدمات.

استراتيجية وماذا بعد؟

وزارة التعليم العالي تسعى حثيثاً لبناء استراتيجية وطنية لم تتضح ملامحها بعد.

لكن الدكتور محمد مطهر- نائب وزير التعليم العالي يعد بتغيير الحال وبدا مقابلاً وهو يتحدث عن مشروع تطوير التعليم العالي قال: يتم التهيئة حالياً في إطار مشروع تطوير التعليم العالي الذي تنفذه الوزارة الممول من البنك الدولي ومشروع الدعم الفني من مملكة هولندا الصديقة للبدء بإعداد استراتيجية التعليم العالي الهادفة لتطوير برامج الدراسات العليا وإدخال تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الجامعية وعمليات التعليم والتعلم، وتطوير برامج دراسات المرأة بالإضافة إلى برامج أخرى منها إعادة الهيكلة والجودة، وتطوير مهارات وقدرات اعضاء الهيئة التدريسية والشراكة مع القطاع الخاص.

وتستهدف الاستراتيجية دفع حصة خريجي التخصصات العلمية والتطبيقية إلى الجامعات إلى ١٦٪ وزيادة نسبة الطالبات إلى ٢٧٪ من إجمالي المتحقين في عام ٢٠٠٥م.

ويعلق مطهر على الاستراتيجية آمالا كبيرة وقال : سنتعبنا رؤية أعم ماضي التعليم العالي وواقعه ومستقبله وبما يعزز مسيرته لخدمة المجتمع والتتمية.

بحماس اكبر يضيف نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي : نستند الآن على قاعدة نوعية حيث تم تخفيض عدد المقبولين في الجامعات الحكومية للعام الجامعي المنصرم إلى ٦٥,٦٧٨ طالبا وطالبة مقابل ٥٣,٩٢٧ في العام التالي وزيادة نسبة الطالبات للناقصات إلى ٢٦٪ ونصيب الكليات العملية والتطبيقية إلى ١٢,٠٢٪ وهذا ماسيعزز نجاح الاستراتيجية.

ما هو المطلوب الآن؟

تقول أزمة اسباب التراجع ان التعليم العالي يواجه في الوقت الراهن تحديات ومغريات تضاعف من عثراته وتوجب مراجعة اهدافه وفلسفته وتنظيماته ومناهجه وعلاقته بالمجتمع.

فالراهن يتطلب حولا عملية لا تقتصر على الحاضر بل ترسم ايضا ملامح المستقبل المنظور.

هذا ما تنبه له المجلس الأعلى لتخطيط التعليم فقد أورد جملة من التوصيات والتي كانت نتيجة لدراسة وتحليل عميق دامت أكثر من عام ونصف.

يقول التقرير : إن رسم خطة وسياسة تعليمية واضحة على ضوء المعلومات الناتجة عن التنبؤ بالنمو الاقتصادي امر مطلوب وكذا تشخيص الوضع الراهن، والتنبؤ بالاحتياجات من القوى العاملة وتقدير العرض من القوى العاملة ، والموازنة بين العرض والطلب ، وذلك بتطبيق النظريات الخاصة بهذه المواضيع من أجل إقامة نظام تعليمي ينشئ المستقبل ويوجهه بدلا من نظام ينتظر أخطار المستقبل ويحاول بعد حدوثها التكيف معها .

ايضا تحديث العملية التعليمية الجامعية بإنشاء مركز لتقنيات التدريس يشمل دوائر مغلقة للإذاعة والتلفزيون، وشبكة كمبيوتر ووحدة للوسائل التعليمية السمعية والبصرية تضم خبراء ومتخصصين في الإخراج والإنتاج والتعليم الذاتي والبرنامج إلى جانب تطوير وتحديث المناهج التعليمية بحيث تلائم النمو المعرفي المتزايد وتجد مكانا للتخصصات الجديدة ، وتحديث طرق التدريس والتقويم للطلاب بحيث يمتد هذا التقويم إلى الفهم والتحليل والنقد، وإلى قياس القدرة على اداء المهارات المطلوبة.

ويتابع التقرير : تنمية اعضاء التدريس من خلال

او التدريس في جامعات خاصة.

ويتابع السناني : من بين الاسباب تركيز الطالب على قضية واحدة هي النجاح في الاختبار وليس التحصيل العلمي وانتشار ظاهرة القات وكذلك المحاملات والمحسوبية، وانعدام الأنشطة الثقافية والعلمية على مستوى الأقسام.

أسباب مستوردة

ويلقى رصين الرصين- استاذ اللغة العربية بكلية إعلام صنعاء بأسباب اخرى وصفها «المستوردة» وقال: حشو الجامعات اليمينية بأساتذة غير يمينيين مستمر فمعظم هؤلاء حديثو التخرج والبعض الآخر متخرج من جامعات يمنية وحاصل منها على شهادة ماجستير او دكتوراه.

السيء بالنسبة للرصين ان هؤلاء الاساتذة يتقاضون رواتب خيالية على اعتبار انهم (فطاحلة) في مجال تخصصاتهم مع العلم ان هناك كفاءات محلية اكثر تمكنا منهم بعضها فر بعلمه الى دول الجوار او اماسن اخرى والموجود منهم في الداخل يتقاضون رواتب قليلة مقارنة بالاجانب.

معركة اسباب التراجع حادة خاصة حين يصبح الفساد سيد الموقف- انه اهم سبب بالنسبة لرصين الرصين الذي يقول: لقد فتح الفساد الباب على مصراعيه في الجامعات لولوج اناس غير مؤهلين ليتسمنوا مهنة التدريس بخاصة في المجالات العلمية.

ويشكك الرصين في شهادات البعض من اولئك الذين ياتون للجامعات من الباب الخلفي، ولايستبعد ايضا ان تكون شهادات البعض من اولئك ايضا من جامعات غير معترف بها وتضع عليها الجامعات علامات استفتاهم.

من الامور السيئة، التي ابتلي بها حقل التعليم الجامعي غياب المعايير وتطبيق القانون ومن الامثلة كما يسردها الرصين الاعتماد على المعيدين في التدريس حتى قبل قرار التعيين وايضا الابتعاث بمجرد التعيين دون الالتزام بالقانون الذي ينص على عدم جواز ابتعاث المعيد إلا بعد مرور عام على قرار تعيينه على الاقل لكن شيئا لا يحدث من ذلك - ان الامور تسير بشكل سيء.

أميون في هيئة طلابية

وللتراجع اسباب كثيرة ينظر لها الاكاديميون من زوايا مختلفة- الدكتور محمد احمد السناني - استاذ علم المكتبات والمعلومات يقول : الدليل العلمي على هذا التراجع نلمسه من واقع المكتبات- فمكتبات الجامعة في منتصف الثمانينات كانت تزبحم بالطلاب وتصل الإدارة إلى اتخاذ اجراء بمنع الدخول الى المكتبات لعدم وجود اماسن كافية للجلوس بالرغم من ان عدد الطلاب كان اقل من ثلث طلاب الجامعة اليوم.

الدكتور السناني يتحدث الآن عن طلبة هم اشباه اميين ويرد قائلًا: الاساس غير سليم في بناء الطلاب منذ المراحل الاولى فسا لتلاميذ كانوا يتخرجون من الكتاتيب وهم يتقنون جدول الضرب ولا توجد لديهم اية اخطاء إملائية - اما اليوم فغالبية طلاب الثانوية العامة لايتقنون جيدا جدول الضرب ويعتمدون على الآلة الحاسبة، كما ان الكثير من خريجي الجامعة لا يستطيعون كتابة جملة واحدة مفيدة وخالية من الأخطاء الإملائية.

لكن له ايضا اسبابا متعلقة بالمحيط الجامعي نفسه ومنها الاعتماد على الكتاب الجامعي او المنهج المقرر دون الالتفات لتكليف الطالب بإعداد الأبحاث والرجوع إلى مصادر معلومات مختلفة مما جعل الطالب لاجس باية فوارق عملية بين المدرسة والجامعة وتبعًا لما يقول السناني : غياب لجان علمية على مستوى الأقسام تتولى مهمة تجديد ومراجعة واعتماد المناهج المقررة أدى إلى حالة من الجمود أثرت سلبا على سير العملية التعليمية.

ويعزو بعضا من اسباب تراجع التعليم العالي إلى الظروف الاقتصادية التي أثرت سلبا على المدرس والطالب فالمدرس لا يستطيع التفرغ كلية لطلابه وابعائه، والطالب لاتمكنه هذه الظروف من الحصول على المراجع والدوريات الحديثة وغيرها من الوسائل التي تساعده على تنمية قدراته ومواهبه.

اضافة الى ذلك: عدم تمكن اعضاء هيئة التدريس من المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية مما يؤدي الى حرمانهم من فرص الاحتكاك التي تسببهم معارف جديدة، ايضا قصور دعم وتشجيع البحث العلمي، وانشغال بعض هيئة التدريس بأعمال اخرى

